

## الحالات المعروضة يوم 11 مارس 2017

الحالة: حرية الأنترنت

الاسم: سامي بن غربية

مقدم الحالة: الضحية

### تعريف الضحية

ولد سامي بن محمود بن غربية في 26 جوان 1967 ببنزرت، ناشط ومدون تونسي وأحد مؤسسي موقع نواة في أفريل 2004. شغل منصب مدير المناصرة والتدوين الدفاعي ضمن مؤسسة الأصوات العالمية (Global Voices) التي تعنى بحرية الرأي والتعبير في العالم.

### الوقائع

نشط سامي بن غربية ضمن الحراك التلميذي والطلابي منذ أواسط ثمانينات القرن الماضي وبعد مغادرة الجامعة التونسية أنتدب سامي بن غربية كموظف بشركة النقل ببنزرت. سافر سنة 1997 لسوريا ومنها تحول لإيران، وعند عودته للبلاد التونسية وبتاريخ 21 فيفري 1998 تحول عدد من الأمنيين إلى منزله بمدينة بنزرت و قام أعوان فرقة الإرشاد بمركز الأمن الوطني ببوقطفة باستجوابه بخصوص سفره للجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضائه سنة هناك، فنفي ذلك سيما أن جواز سفره لا يحمل ختم سلطات الجمارك الإيرانية قبل أن يسمح له بمغادرة مركز الأمن بعد تمكينه من جواز سفره مع إستدعاءه للحضور لدى وزارة الداخلية يوم الإثنين 23 فيفري.

خشية التعرض لمزيد من التتبعات والتعذيب والحد من حريته، استقل بن غربية سيارة أجرة "لواج" في اتجاه تونس العاصمة مباشرة إلى محطة باب عليوة ليغادر نحو مدينة رأس جدير، وعند الثانية صباحا من يوم الأحد الموافق لـ 22 فيفري 1998 اجتاز الحدود التونسية عبر معبر رأس الجدير نحو الأراضي الليبية التي أقام فيها 3 أشهر ونصفا قبل أن توقيه السلطات الليبية للتحقيق ثم تخلي سبيله، ليتنقل إلى جنوب الليبي بغية السفر للنيجر حيث أقام مع ما قضاه بالتنقل عبر الصحراء الكبرى مدة 6 أسابيع. بعد النيجر تحول بن غربية إلى سوريا ومنها لإيران أين قضى 6 أشهر ثم ليسافر إلى هولندا سنة 1998، أين تقدم بمطلب للحصول على اللجوء السياسي الذي تحصل عليه سنة 2004، خلال سعيه للحصول على اللجوء السياسي تلقى سامي بن غربية دعما معنوياً ومساندة من عدة شخصيات وجهات منها المرحوم القاضي مختار اليحياوي، والناشط السياسي بفرنسا منذ صفر، ومنظمة العفو الدولية فرع هولندا، والمنظمة الدولية للدفاع عن الكتاب الصحفيين. ومنذ إستقراره بهولندا باشر بن غربية النشاط بالتدوين بعدة مواقع إلكترونية مثل: منتدى كلمة، TUNEZINE و مدونة المرحوم زهير اليحياوي و مدونة Takriz و مدونة Tunis news.

عمد النظام الى حجب المواقع الناقدة بأسلوب ساخر مثل موقع "Takriz" بالإضافة إلى حجب منتدى كلمة التابع للمجلس الوطني للحريات بتونس والمواقع الخاصة بالأحزاب والنشريات الحزبية مثل الموقع الخاص بالحزب الديمقراطي التقدمي وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، فضلا عن حجب المواقع الخاصة لعديد المعارضين. ثم في مرحلة موالية تم حجب المواقع الناقدة والمعارضة ثم الاعتداء الشخصي على مديري المواقع الناقدة ومحكمة المدونين. ومنذ سنة 2008 تم حجب الكلمات المفتاح التي تركز على فضح النظام، ثم الحجب الكلي للصفحات التي تحتوي على تقارير تخص الاعتداءات الممنهجة المتعلقة بحقوق الانسان والمراقبة تطورت الى استهداف العناوين البريدية للمعارضين السياسيين. لم تقلح حملات الحجب والرقابة في النيل من عزائم المدونين، فأسس سامي بن غربية موقع نواة سنة 2004، الذي فسح المجال للمشاركة التدوينية المدنية وحرية

الرأي والتعبير من خلال التفاعل والجرأة بالموقع الإلكتروني من خلال تناول قضايا إنتهاك حقوق الإنسان والحريات في تونس والنشهر وفضح الممارسات القمعية لقوات البوليس بتعذيب المعارضين وإيقاف الصحفيين.

كانت تدوينات سامي بن غربية محرجة للنظام فسعى لثنيه عن ذلك من خلال التضييقات على عائلته والمداهمات الليلية خاصة في الأعياد بدعوى البحث عنه كما تم حرمان شقيقه من جواز السفر لمدة أشهر. طالت تلك الممارسات سامي شخصيا إذ حرّمته السلطات الدبلوماسية التونسية بهولندا من الحصول على الوثائق الإدارية وخاصة حرمانه من جواز السفر منذ سنة 2000 إلى تاريخ فيفري 2011.

سعى النظام إلى منع زوار المدونات والمواقع الإلكترونية من الإطلاع على محتواها من خلال تحميل برامج تصفية وتسجيل ومراقبة كل تصرفات المبحرين وفرض رقابة على عديد الكلمات المفاتيح مثال: "الديمقراطية في تونس، أسماء المعارضين التونسيين، أسماء العائلة الحاكمة والعائلات المتصاهرة معها".

رغم كل هذه الرقابة والحجب بقرصنة عديد المدونات مثل مدونة سليم بوخدير وإتلاف محتواها في جويلية 2007 ومدونة المرحوم القاضي مختار البجاوي المسماة "مراقبة تونس" في جويلية 2007، و إختراق وقرصنة مدونات "فكرة" و"صدريل" وموقع نواة، وحجب مدونة عبد الله الزواري ومعز الجماعي وسفيان الشورابي خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2007، وقرصنة المواقع الإلكترونية للأحزاب كموقع الحزب الديمقراطي التقدمي وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية في سبتمبر 2007 فقد تمكن المدونون ومنهم سامي بن غربية من إخراج النظام وفضح تصرفاته وفساده خاصة قمعه لانتفاضة الحوض المنجمي، فكان رد السلطات بتنظيم هجمات مكثفة على مواقع الإنترنت المعارضة بإفراغها من محتواها أو تخريبها ومثال ذلك غلق الموقع الإعلامي المستقل "كلمة" في أكتوبر 2008 وإتلاف أرشيف 8 سنوات، أما بخصوص مواقع المنظمات الحقوقية الدولية كمنظمة العفو الدولية فيذكر سامي بن غربية أن النظام كان يسمح بالفاذ لها دون إمكانية الولوج إلى الصفحة المخصصة لما يجري في تونس .

## النتائج

قضى سامي بن غربية 13 سنة من حياته بالمهجر الاضطرابي، وتمكن من العودة لتونس في فيفري 2011 حيث مكنته السلطات الدبلوماسية التونسية في لاهاي من جواز سفره بعد أن رفض استمر منذ سنة 2000.